

# التعريف بكتاب الشذوذ في الفناوي

لشيخ الاسلام السفتي (أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد  
السنوني في محلى سنة 499 هـ - 1096 م)

تأليف محمد بن محمد بن الحسين



تقديم

بعد أن قمنا في كتابنا «والله أعلم» لإمام المحدث أبي القاسم السمرقندي  
عليه السلام من علماء الحنفية في القرن الرابع الهجري تأثر في منطقة خراسان وما وراء النهر  
فقدنا لما بذلت دراسة أطول هذا الحق في تلك الأساطير وما احدثت به صحة الحنفية في  
خراسان وما وراء النهر من اجتهادات فقهية وعبرية ، سيما ان تقدم اليوم للمسلمين  
بدراسة الحق الاسلامي فقياً أكثر من الميراث الذي يعدم الحنفية من حق رجاءهم ، وهو  
أدى الى الاستقلال في الرأي او المبدأ العلمي في حرم اقوال الفقهاء .

والحق في الحنفية لقب بالسفتي نسبة الى شعب السند او الصنف من الاثر وهو من  
فقه القرن الخامس الهجري في تلك المنطقة التي كانت من استقامت لخراسان الى ما وراء  
النهر .

والسفتي هو : شيخ الاسلام ابو الحسن علي بن الحسين بن محمد الحنفي .

مركز أطول :

والحقبة التي فصل بين موت الفقيه امام المحدث أبي القاسم السمرقندي

وبين موت السعدي آخر من قرن أي أنها لا تزيد عن أربعة أجيال إلا قليلا ، ولذا كانت دراسة بعض مصنفات السعدي لا تخلو من عالة في إدارة مرحلة تطوير الفقه الحنفي بما وراء الزهر وخبرائنا خاصة والفقه الإسلامي عامة حيث أن مصنف السعدي السمي باللفح هو من القرون الخلفية لا من القرون السابقة في حدود مقعده واحد .

في هذه الفترة التي ميّزت بين موت الفقيه أبي الأيثار السمرقندي وبين موت السعدي لم يكن النشاط الفقهي في تلك الأوساط من الحركة فشهدت مصنفات أبي الأيثار تقليدية وعن بها المتأخرون كالمؤرخين فأكثروا النقل عنها وانحصر الفقه في العراق مصنف كتاب المغاية ، كتاباً من كتب أبي الأيثار هو كتاب التوازل ، وسعد السعدي كتاب التلخيص في الفتاوى الذي كانت تضافته هذه كتب التوازيات والموازين للمصنفات .



### سبع النسخة ١

والقد يقض في هذا الطبع من الطهور الطاهر من مبرور مكتبة (رضوي) في أبراهام للسبي (ميراث كتابخانه آستان قدس رضوي) معلوم فيه في اشارة قيد وجود نسخة مطبوعة من كتاب الفقه في هذه المكتبة مرتبة بالرقم (١٤٤) من قسم الفقه .

### وصف خطوط كتاب الفقه وفهرها من نسخ النسخة ١

وقد وصف هذا الفهرس خطوط الفقه للوجود في استاذ الفهرس قوله إنها تشمل من الأصول الفقهية المعروفة مع فتاوى والفرائد وآراء آبي خليفة والامام القاسمي وغيره من وهي نسخة كاملة تبدأ بكتاب الفاء وتختتم بكتاب الحق .

وقد كانت نسخة مكتبة رضوي في ١٥ رجب ١٣٥٩ هـ بخط الشيخ ، وعدد أسطر كل صفحة ٣١ سطراً وخارج الكتاب كانت بالعبر الأورق ومحمد لورائي ٣٣٠ ورقة ومسطرة ١٥×٢٦ .

والقد ذكر من المكتبة المركزية جامعة بنسلفاد جليلة نسخة مكرولة من هذه

المخطوطة وأصبحت في الاطعمة منها بعد تصديرها من طرف الجميع العلمي حياً .

وعلقت مديرية الآثار العامة بناءً على طلب نسخة المخطوطة أخرى من مكتب النسخ من جامع الصالح و الوصل وهي إحدى النسختين لم تفقد بعد الآن والحمد لله . وقد اشير اليها المارة منقطة في كتاب مخطوطات الوصل لمسيد دلود الياسي بناءً عليها :

« نك في بتاريخ ١٠٨٥ هـ : دون الاشارة الى اسم المصنف . وقد تم جلب نسخة الصالح وتصويرها في المكتبة وتم والعتبة الثامن مديرية الاوقاف العامة المذكورة . اما نسخة جامع الصالح في الوصل فلم يثر عليها من أصل . هذا وتوجد نسخ أخرى من هذا الكتاب في مكتبات أخرى منها نسخة في مكتبة طوب قلو وفيها ٢٥٢٨ / ١ / ١٦٥٠ كتبت بتاريخ ١٠٨٧ والعزى وفيها ٢٥٢٩ / ٢ / ٢٥٢ كتبت سنة ١٠٩٢ هـ .



لن: كتاب النسخ في السجدي :

ومع ان جميع التراجم التي ترجمت في كتاب النسخ في السجدي

١ - كتاب النسخ في السجدي

٢ - شرح الجامع الكبير في السجدي ( جدين الحسن ) .

الآن بعضها يدب الكتاب الاول لغيره ايضاً ، فهي تاج التراجم لان مخطوطة

ما يثر هناك في نسخة كتاب النسخ في السجدي الاول :

« وأيضاً كتاب النسخ في السجدي ، والله اعلم » .

ويشير كشف الطوب الى عبارة ان مخطوطة هذه لم يذكر ان كتاب النسخ في

العلم العالي في ادب الاوصياء الى الخرافة .

وفي مكتبة يحيى جامع في الاستاذة مخطوطة عنوان : « النسخ في السجدي » لشرف الدين

قاسم بن حسين الدامري في سنة ٨٦٤ هـ مرقم بالرقم ٥٨٩ .

ومع ذلك فان هذه الاشارات ليست كافية في كتاب النسخ في السجدي من

السجدي ، ويشير الى ان آخرين من العلماء الذين اثنوا على مخطوطة السجدي واستعملوا لها عين العنوان كما هي مائة من النسخ ، او مخطوطة بعض المختصرات من كتاب النسخ او

منه ومن قومه فئات المسلمين والمسيحيين ضبط الميثاق ، وما أكثر جدية المسلمين على  
سيرة الكتب الى مصنفها .

وبما تنوي هذه الافتراضات ان الاختلافات المذكورة بسيرة على بعض كتب التراجم .  
وما يمكن ان مدة البحث لتلغى النظر الى تراجم هؤلاء الذين نسب اليهم مصنفات  
الشف لو كتبت في الشف من بعد صدر السفي .

ونظم القزويني الذي نقل الى لغة هذا ابن خلدون في كتابه تاج التراجم ، ولم  
يرعها به نصراً كتاباً .

والذين نسوا الى « مرة » من فقهاء المصنفية .

١ - ابراهيم بن حمود القزويني ابو اسحق الذي ترجمت له الجواهر المصنفة (١ من هذا)  
وذكرت ابن مولى في سنة ٦٠٥ هـ تقريباً في بعض نسخة القلونية بنمشن ، وروج  
اجته مالمسح بدر الدين عمر بن اسماعيل القزويني المعروف بالازكاشية بالقاهرة ، ولم يذكر  
في الجواهر المصنفة ان لهذا القزويني مصنفات

٢ - وتماخرتوي أكثر ترجمت له الجواهر المصنفة (١ من ٦١٦) ، وتاج التراجم لتقطينا  
(١ من ٢٠٩) عبارة تكاد تكمل بقولها :

« محمد بن عبد الله بن أبي القاسم القزويني ابو نصر الامام (الكبير) له كتاب  
الترائب والتمواضي والمقتضات على ابيات اهد

والل المقتضات عنوانه نقل من اسم آخر اقول هو الشف المقتضات مثلاً .

٣ - وثمة قزويني آخر هو احمد بن محمد بن حمود المتوفى سنة ٥٩٢ هـ صاحب المصنفة  
المعروفة في اللغة : ولقد وردت ترجمته في الجواهر المصنفة (١ من ١٢٠ - ١٢٩) ولم يذكر  
في كتابه كتاب باسم الشف .

٤ - وقزويني آخر هو عمر بن اسحاق ابو حنبل القزويني المتوفى سنة

٦٧٣ هـ ومصنفاته المصنفة هي شرح المصنفة المسمى بالتوضيح والتامل في اللغة ، لم يروى

محمدة وشرحه القيداية على طريقة الخليل في سنة اربعاء كبلر . وله شرح التذرع في اربع  
مجلدات وشرح المعنى البحاري في مجلدين وكتاب الفرة الملية في توحيد مطبوع الى  
حيلة (طبع) وكتاب في منه الخلال وشرح الزلازل والمطامير لم يكن (طبع في اواخر  
١٤٢٢ - ١٤٢٣) وترتيب فتاوى طري، المهداية - مطبوع في بروج بالاقواق (رقه ١٠٣٦٦) .  
وقد جاء في مقدمة السكوني على الفرة الملية ان خطه القرطبي كتاباً به من « رسالة  
الاحكام في مذاهب الائمة الاعلام » والتأخر ان هذا هو الكتاب الذي انشأ اليه ابن  
الخطيب في قوله ان له كتاباً في منه الخلال

والحاصل ان تراجم هؤلاء المتقدمين لم يرد فيها ان له مصنفات آخر اتمه الشيخ الفقيه  
الإمام ابن رباح اليه من احتمال ان يكون كتاب الملتفات له عبد بن عبد الله القرطبي يسمى  
في الأصل « التل الملتفات » وله من الخطب جداً ان يكون السعدي قد كتب في  
عصره والقرطبي أيضاً العلاقة كانت بينهما صلة من جهة لو ولاية قضاء فبعد كان من  
عادة تقدماء الانساب الى أكثر من ذلك كما هو عليه في نسخة أكثر من نسخة .

ومما يمكن من الأمر في مكنات اسنادبول مخطوط باسم الشيخ نسب الى القرطبي  
علي مكتبة قريش علي بأنها مخطوط عنوانه « التل مع حركات الفقه القرطبي والى  
البيت » ورقه ٤٦٦ .

ومخطوط آخر عنوانه اشرف في الفتاوى له - الدامرجي وهو في مكتبة يكي حاتم  
(رقم ٥٨٨٩ - ٥٩٠٠) ولها وصف الت في نسخة هذه المصنفات الى اصحابه المذكورين  
وهل هي مصنف واحد ام مصنفات مختلفة تحمل اسماً واحداً ؟

هذا السؤال الذي انتمت عنده ارجأت لانه عليه بدورة شبه غامضة حتى نتاح لي  
سيرة اخرى الى تركيا وقد ايجت وقد الحمد في سنة ١٩٩٨ قررت في يوم ٢٩/٤/١٩٩٨  
مكتبة السليمانية في الاسناب وهي تعد الآن من التي مكنات هذه المكنة بالمخطوطات  
الاسنابية وقد طلبت كتاب « التل الحاصل » من تصنيف الفصيح العلامة الدامرجي

هو المارحى الصلي ومن هذا الكتاب نسخة طبق خطية في مكتبة "بكني جامع"  
 (رقم ٥٨٩ - ٥٩٠) مررنا أن هذا الكتاب هو من كتب التي في التلوي السدي  
 ولا يختلف عنه الا في كون المارحى قد اختصر أسماء القديس الذين وردت الأسماء الى  
 اقوالهم في الكتاب في ردود على في صحيفة ١٠٠ : علامة التي خيفة (ح) وعلامة  
 اسطيه (س) وعلامة ليد في البحر الندياني (ج) وعلامة التي يوسف (ف) وعلامة  
 الامام داود (م) وعلامة الامام الداهي (ط) وعلامة الانوراني (ي) وعلامة دمر  
 (ز) وعلامة سيدان | انوري | (د) وعلامة التي نور (ث) وعلامة الحسن البصري  
 الحسن او البصري كلها وعلامة سيدان بن المبارك (ك) وعلامة الامام احمد بن حنبل  
 (ل) وعلامة سيدان التي (ني) وعلامة التي عبد الله (ع) .

وقد وجدت ان النسخة المرقمة بالرقم (٥٨٩) هي متاوخ ٢٥ رجب ٥٩٤ هـ والنسخة  
 المرقمة بالرقم (٥٨٧) ليست متسلسلة في النسخ ولا في القيد وهي بخط الحاج علي  
 الداهياني وغير مرقمة وليس في هذه النسخة التي بخط الحاج علي ذكر اسم المؤلف اختصارا  
 لاحمد الرحال اما النسخة المرقمة بالرقم (٥٨٤) فقد كتب على اول صحيفة منها كتاب  
 التلوي في القيد القروي وقد ورد في هذه النسخة ترجمة السدي خلا من فاج التلوي وهي  
 أكثر هذه الترجمة عبارة قلت وفي ايدينا كتاب التلوي بصري قروي والله تعالى اعلم ،  
 وقد كتب هذه النسخة سنة ٦٠٩ هـ وان النسخة (٥٨٩) ورد في قول ورقة منها "كتاب  
 التلوي في القيد القروي من مذهب الامام الاعظم" وهي غير مرقمة وان النسخة (٥٩٠)  
 وهي قروي التلوي القاسم بن الحسن المارحى وتظهر ايضا ان المارحى هذا "كتاب  
 التلوي حسب ما رأي وأقرب العلماء الأبرار ، وهذه النسخة ايضا ترمز لتمام خلاصات ،  
 وهكذا طلب من علي عبد الاطلاع من هذه النسخ وتواريخ خطها التي النسخ المسوية  
 القروي والمارحى هي من النسخات التي انتجها خطها القديس او الخطها الإلهي خلاصا  
 بعد ان درسوا خطها كتاب التلوي السدي قروي مغرو الى مؤلفه الحقيقي وجميع النسخ

للمرحمة الغزوي والداهمحي هي دون نسخة ايراز والموسم سنة في المارة ، وقد اقتصر  
 مشاعر الكتاب أو مايلوه على اختصار أسماء الفقهاء بالملامح المذكورة وقد احتشدت  
 النسخة الورقة بالرقم ( ٥٩٠ ) لما عالجها في استنساخه من كتاب النصف في الفتاوى للسفدي  
 ومما زاد هذا الاستنتاج قوة اني ررت بعد هذه النسخة الثانية في الزهر ما طلعت في يوم ١٤  
 المحرم سنة ١٩٦٨ من المخطوطة الورقة بالرقم ٣١٦ ، ٢٦ قرعها من نسخ النسخ ايضاً  
 وعدد اورثها ٢٥٩ وقد جاء في النسخة الاولى منها « كتاب النصف في الفقه على مذهب  
 الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله استخرجه الشيخ الامام أبو عبد الله الخامس بن الحسن  
 الغزوي رحمه الله تعالى » ولقد جاء في هامش هذه النسخة ايضاً ترجمه السفدي تلامذ  
 قاج الزايم وما في هذه النسخة ان هذه النسخة « وقت وقتاً بعيداً وان والفا هو  
 الشيخ محمد ابا زائد احمد سعيد السفدي » وقد جاء في آخر هذه المخطوطة  
 أي في الوجه الثاني من الورقة ٢٥٩ « كتاب النصف في الفقه الوهاب » كشيته القدير احماد  
 ابن رمضان القراد في وثوقه ~~كتاب الغزوي~~ في المخطوطة الاولى سنة احدى وسبعين  
 وألف .

ومسكها تبين لي ان هذه النسخة النسخة النصف لا تختلف عن كتاب النصف للسفدي  
 وان مؤلف كتاب النصف المقتبني هو السفدي لا الغزوي ولا الداهمحي فزيد ذلك الى  
 جانب ما ذكر ان نسبة النصف الى الغزوي في هذه المخطوطة الأرميرة نسبة متباعدة لا تليق  
 الانتحال أو جيل ناسجها مؤلفها الحقيقي ولما جاء اكتفى بملوه « اختصار » ولم يقل  
 تأليف « أو تصليف » وسنقوم ان الاستخراج تعني تجميعاً لآراء الكتاب بعداً عن امالة  
 التأليف والتصنيف وقتة يارب هذا الاستخراج من حد الاشغال فلا يفعل شيئاً سوى  
 حسن التمهيد أو القاءه ، واغلب الظن ان الغزوي عاز على نسخة واحدة من كتب السفدي  
 فأعجب بما وانسخها لنفسه ، وربما درجها لطلابه ففسحها هؤلاء اليه على هذا النحو من النسبة  
 الضعيفة للبيانة فاحتفظ الامر على مصنفه كتب المهارس .

## سيرته الشخصية :

ماين السخدي في القرن الخامس للهجرة فقد توفي في بخاري عام ٤٦١ هـ - ١٠٦٥ م ولا نعلم التاريخ ميلاده ولا سنة وفاته .

ولقد لقب بشيخ الاسلام فكان من أوائل من لقبه بذلك القلق وقد جاء في التواتر النبوية بعدد مصنفاته ١٠ كتب المرفوعة عن ابن عسوق الاسلام يطلق على من تصدر للاتناء، وعلى للثلاثين فيما شعر بينهم من التراجع والتخلف من الفقهاء العظام . وقد اشتهر بها من أخبار الثلاثة الطائفة والسابعة اعلام منهم شيوخ الاسلام أبو الحسن علي السخدي ١ . ولم يتبدل هذا الاصطلاح الا على رأس الثلاثة الثلاثة ( التواتر النبوية من ٢٤١ - ٢٤٢ ) .



وانتهى الى السخدي رئاسة الخطبة في بخاري ومعه اليه القضاء .

ولم تقتصر نشاطه على الخطبة فقد جمع الحديث أيضاً ، وله كتب كان مثلاً من التصنيف فلم يترك كتب اراهم التمدية والحديثة لمؤلف كتابه الف كورين ( التتبع وشرح الجامع الكبير ) وقد روى عنه المرحلي ( محمد بن أحمد ) للتوفي سنة ( ٤٣٨ هـ ) ، وأمكن صاحب التواتر النبوية ذكر ان السخدي تلمذ على شخص الأئمة المرحلي وروى عنه شرح السير الكبير ١

وسما يمكن ان السخدي تصدر للاتناء في عصره ورجل اليه في السؤال وتوافقات ، وتكرر ذكره في تواتر فاضلهم ومنشور المتأخرى وكتب الفقه الاخرى .

والسخدي منسوب الى سلفه عظم السن النبوة وحكوه الذين للمصحة وهي آخرها دال مهمة وهي ناحية كثيرة المياه والاشجار من تراسي حورقة كالأطراف في الجواهر للصورة ( ٣٦١/٢ ) على ان السخدي أو المصنف قبيل من الآثار كقول هذه الناحية ليست اليهم حرجاً تروها .



## الطريق المختار .

و يشغل السعدي ، سكره ، مكان خلاصاً ، مختاراً ، ولقد كتب التراجم الى اصطلاحه لهذا المختار مع علماء النحاة الأخرى وفي مقدمة هذه التراجم الذين أكثر اصطلاحه مناقشتهم العداء وذكر اصطلاح معهم في الرأي ، ويبدو واضح من اصطلاح في كتب النحاة حيث أنه كما اشار به حيث « مكتوبة ومترجمة في استيفاد » لم يقتصر في ذكر اقوال اصطلاحه في أهل الى اقوال علماء اعلام آخرين فقد ذكر حلال السعدي وملاك والاوراني وسليمان وأبي نور وابن حنبل وعثمان بن علي الخ .

وقد التزم السعدي في حرجه اقوال النحاة وخلافهم باب النحاة من قول ابن جرير (أ) أو بأحد يقول مع صحابه السبعة بالإشارة الى قول طيبة به به أبي عبد الله ، ونورد فيه أحياه عبارة « قال الشيخ » في القاموس « السبعة » ومن غير أن عبد الله ؟ أما عن السؤال الأول فالظاهر ان المقصود من هذا السعدي أنه يذكر أنها قول أبي عبد الله لم يذكر قول الشيخ ، والظاهر ان السعدي اصطلاحه السعدي من طلبة أو أولئك الذين استحووا عن النسخة الأصلية فأشاروا الى نسخهم هذه العبارة ، هذا عن هذا السؤال أما عن السؤال الثاني فمنعوه أنه هذا السعدي في أسماء النحاة الذين نقل السعدي أقوالهم .

## ميزان كتاب النحاة :

ويذكر كتاب النحاة بالروح الاصحابية في تصنيفه القواعد وهو اعلم من كتاب خزانة النحاة لأبي الفتح السرخسي<sup>(١)</sup> ، وقد طوره السعدي ما اصطلح عليه من تخطيط وتنوير .

هذا الاستلوب الاصحابي في جميع القواعد الواردة من مختلف ابوابها وهذه الواقعة تبعها طريقتان في كتاب النحاة بروراً والحق حيث حرص السعدي على ان يعطي كل احتمال ممكن مما قلده من قواعد طيبة ، واللا يحدود احتمالاً فمكتناً إلا ذكره ، فأطلب في تصنيفه ،

(١) كتاب النحاة من ٣٥

وفي عرض واحد على مسافة ، ولم يكن فيها عمل يبدأ من واقع الحياة وطبيعة الأشياء ،  
والعمل معرفة العلماء هي التي يدرت له هذا الجمع بين الواقعية وبين الشعاعية في تقدير وجود  
الاحتمالات الممكنة ، وكشف القناع عن بعض ظروف حياته في عصره ، إذ نجد واقعية  
في عصر أنواع الطرائف النفسية التي كانت متدنية في عصره ، ومما كان يعجب أكثرها من  
أرواح العدمية ، ولم يكن في ذلك متجدياً فيما اعتاد من واقع ذلك النفوذ الحفصي الذي  
عندنا عنه المدلول الايجابية فقد سجل لنا ألبيرس العربية وجامعة البشر العربي أبو عمرو غوث  
ابن بحر الجليل سوراً من النفوذ الجليل الحديثة في عصره فيما عظمه يراعيه في كتاب  
الحيوان والجماد من فصول سور فيها تلك العلاقات النفسية الشاذة حتى مع الحيوان والسماء  
في سعة تحليل ذلك الشاذ والآن يكن تحليله مبسوطاً على مجتمع عالمي يسبح فيه الحرمان  
والهم النفسي في الطبيعة الضمير والسر والخيال في لحظة من اللحظة العلمية الفارقة .

مما يمكن من التاج الذي يشار به المصنف في الكتاب « هو طابع محلي تعديلي  
 من أجل أن يدخل في النسخ والتمثيل من قبل من يتبعون التقليد القواعد العامة والالتزامية  
 بأسلوب موحد ، مثلما أعدنا على محلي في مصر - هذه الآثار والتأليف والتعديس بحصر  
 المسائل الممكنة والمحددة ، وأدغم في العروض المتنوعة والتأليفات المشتقة تيسيراً في فهم  
 القالب والأجزاء من الفن والمصنف ، وهذه المبادئ وثيقة الصلة بعنوان الكتاب  
 نفسه فهو اسم على معنى الج 2 صف 2 <sup>(1)</sup> من القواعد الخفية والمتأخرى معرفة من  
 التحليل والنسخ الأماغي أو القصر على سند المساعدة من الكتاب وأصله والأثر حين  
 يبرز مختلف الأصول إلى مختلف المذاهب وكبار المتفكرين في عصر تكون المذاهب  
 التقليدية إلى عصر الصاعدة والتأصيل ، وهذه السيف بعد ذلك طريقة من روح التفصيل  
 أو مضي في عصرها عينا إذا أنها تعرض القواعد الخفية عرساً محمداً عبقراً على مختلف  
 القول والتفصيل ، وهذه ميزة أخرى من مميزات هذا الكتاب ، ونحن هنا نذكره تبع أسلوباً  
 (١) اللغة العربية لغة السند من الكتب والمراجع كـ محمد ، وكثيراً من كتب من الفن هذا  
 ولا يتعمق ، (الأمير أحمد )

« على تعريفه من روح المناظرة - فهو من المذاهب المرفوض المسماة في فن المنطق ، حيث  
تسرد التواضع المداورة حول كل مسألة وفقاً لأقوال مختلف المذهب ، وهذه المرة من شأنها  
أن تجعل من هذا المصنف مرجعاً تقليدياً من مراجع حركة التقليد لتبيين المذهب الإسلامي التي  
برزت إليها الدعوة في عصره هذا .

ولقد توسع الشيخ السبكي في طريقته هذه فلم يقتصر على رواية مذاهب أهل السنة  
والسنة ربط في أحوال كثيرة بينها وبين أقوال مذاهب السلف كما اقتصاراً مع اشارات  
قليلة على مؤسفة ان أقوال مذاهب اسلامية اخرى طرحة عن الاثر التقليدي لمذاهب  
أهل السنة ، اراء هذه الحقائق رأينا ان نختم تعريفنا هذا بكتاب السلف بطلانية من  
التواضع التقوية في مختلف ارباب الملة مشيرين في كل قاعدة خلافاً الى القاعدة وذهبنا  
في مذاهب وأقوال اخرى إذ يتناول كتاب السبكي بمجموعه بين أقوال مختلف المذهب من  
مختلف المذاهب السنة وغير السنية واختارنا رواية أقوال المذاهب المنطوق منقولها  
وانماها ، وبما هو العبارة مع التوسل مع التوسل يمكن القول ان أهمية السبكي مناهضة لأبها  
لا تقتصر على كونه متناً ظاهراً إذ هو من قديم وحلالي مرصت فيه أقوال المذاهب مرسماً  
مهايدناً ، والسلم الخلاف تاريخ طويل ومنهج واسلوب موهبة في كتابنا السبكي بالطريقة  
العلمية في القانون والموازن وعلم الخلاف (من الموهبة بعدة) ، وحسبنا هذا أن الشيرازي ليعلم  
للمسكين راعوا اختلاف المتهدين والمذاهب ، فرموا على حوار هذا الاختلاف واحتمل  
وقرعه في بعض المسائل استكمالاً خاصة باستكمال البيع العائد فانيا مختلف باختلاف ما إذا كان  
المصدر مطلقاً عليه ام مختلفاً فيه ، وكذلكنا على سكر الحادي فقد عرفوا فيه بين المسائل  
الخلافية وبين غيرها ، فأخذوا يفض في غير الأمور الخلافية ، وكل هذه التواضع تصغر  
عن روح التسامح في مسائل الخلاف ومن اعتبار الأقوال الاحتياطية مسبوبة في  
وجوب دلائلها ومن التماسح لجمال القاضي في أن يهتم وفق الجتهاده ، وان يتغير بين أقوال  
المذاهب ما يراه لوفى الأقوال بالحقائق الحق ، دون ان يتقيد بمذهب او مذهب من ولاه القضاة .

سلسلة مشايخه :

ولا ننسى كتب تراجم المرفوعة الى سلسلة مشايخ السعدي ، ولا الى من تلقى عنه  
العلامة ، ولكنها تكفي هذه الاشارة للفتنة الى تلقي السرخسي عن السعدي كتاب  
السور الكبير شيئا ، وقد وردت سلسلة الرواية السلفية لكتاب السور في الجزء الاول  
من شرح هذه السور لسرخسي ( ص ٥ منه ) ومنها اعتماد سلسلة مشايخ السعدي التي  
تصل اليه وبين الشيعاني حيث يروي السعدي الكتاب فقد كثر على النحو الآتي :

١ - السعدي ( القاضي أبو الحسن علي بن الحسين ) عن :

٢ - الكوفي ( الحاكم الامام أبو محمد عبد الله بن أحمد ) عن :

٣ - الحاكم ( أبو أحمد محمد بن محمد بن الحسن ) عن :



٤ - أبي القاسم ( أحمد بن حم ) عن :

٥ - الطوسي ( عصمة ) عن :

٦ - عمر بن يحيى ، عن :

٧ - الجوزجاني ( أبو سليمان ) عن :

٨ - الشيباني ( محمد بن الحسن ) .

ولم ترد ترجمة الكوفي في الطبع من تراجم الحليسة وطبقاتهم ( الجواهر الفضية  
والقوائد الذهبية ولاح التراجم ) .

اما الحاكم أحمد بن محمد بن الحسن فقد ورد في الجواهر الفضية ( ١ / ١٦٥ ) ترجمة  
مقتضبة لقيه احمد محمد بن محمد بن الحسن للسعدي استاذ العنبري ، والظاهر انه ليس هو  
المتصور بالكوفي المذكور في سلسلة مشايخ السعدي ، فان لقب السعدي أطلق في طبقات  
الحنفية وتراجم علي احمد بن محمد بن أحمد نفس الدين العقيلي الاحازي البخاري المتوفى  
في سنة ٦٥٧ هـ .

وبقي جزء لامة شرف الدين عمر بن محمد بن عمر العقيلي المتوفى في سنة ٥٧٦ هـ ، التي

بعد وفاة السفدي بأكثر من قرن فلا يزال أن يكون تقليداً للحاكم أي أحمد عبد السيد  
الحسن الذي كان للتأليفه معاصرين لملاحج - سفدي -  
أما أبو القاسم أحمد بن حم والمقصود به أبو القاسم الصفار  
وأما عصمة السفدي وعصر من يحيى والطوراني فمخطوطة معروفة وقد ذكرناها في  
كتابنا القسبي للمصنفات القديمة وم حيناً من قديم نسبة السفدي في الخراسان وما وراء النهر .  
وأما الشيباني فهو تقليد أبي حنيفة ومعلوم عنه .  
عصر سفدي :

عاش السفدي في القرن الخامس الهجري وعاصر أحداث العصف الأول منه وشهد آ من  
العصف الثاني أي أنه عاش بعد العصر الذي اقتصرت فيه الدولة السامانية ، وكان القرام  
عند الدولة مغلوباً بالعرب والغزوات التي تركت بلاد ما وراء النهر وحاصتها القرم لما  
كان يصعب تلك الأحداث من سلبها من سلبها القرام من المراسل العامة ومن الدول  
التركية السلاجقة والتمسان التي امتدت السلاجقة من بخارى الدولة القرامانية التي تدهورت في  
عصرها السلاجقة التركية بالأساسين الأكبرين ~~والأصغر~~ التركي يوسف الخاقان في  
ملاطية ملغمت السياسية الأخلاقية الطويلة التي ساد فيها قوا بعد اسلوبك لائل في الدراسة  
والخلق لسلوب قصص ودرسي مثلت فيه لغاتى المحدث شطرباً .

وكانت الأسرة السعودية القزوية وحاصرتها يومئذ حركة من أم السلالات الحاكمة في  
شرق العالم الإسلامي والمنازل في عصر السفدي هو عصر تحول الطوائف ، وقد شهد هذا  
العصر في شرق الخلافة السياسية يلائم أكثر من دولة إسلامية التي تركت سلاسل والقبائل  
تدين بالخلافة العباسيين ، وبالتقليد لهذا عهد السيرة عامة وللمذهب الحنفي خاصة . ونقول  
كسج حجاج التياورن الكوردية السليمة التي كانت تدعى لتقويض الخلافة العباسية وعطية فعل  
السنة وقد كان حجاج تلك الدول اسمه بالهاتم العائش الأولين في عصر الزائدين كما لاحظ  
فقد بين الشافعيين المعاصرين الحنفية بالخلافة التركي في العصور الإسلامية .

وقد عاصر السفدي من الخلفاء العباسيين الثامن والثلثون في سنة ١١٤٤ والمطوية  
التي أسم بأمر الله .

## مراجع وفكر متشاب

أولاً - نأخذ من الترواح العقيدة التي ساقها السلفي في كتاب التلح في محب و ما وردت في هذا التلح أو بعد تعديلها بعددلاً يسيراً بتجريدنا عما بعد واقعاً في القاعدة من العبادات ولا يقرر صحة إمكانية القاعدة :

### من باب العبادات

قاعدة ( ما جعل في البحر ) - إذا ملئت أحد في البحر فيمكن ويحفظ ويعمل عليه ويسبب في الماء .

قاعدة الطعام لوليد البيت : يستحب أن يعمل شيء من الطعام لأولياء البيت ويعت  
به اليوم <sup>(١)</sup>



قاعدة الحزل : لا يحزل الرجل من بيته شيء من بيته  
قاعدة ترك الخلق : متى قالت المرأة التي حلت فقلبه ان يشركها ، ومتى قالت التي  
باعترة قريباً إلى الله .

### قواعد الفقه العام

( الفرائض - الزكاة - الوصايا )

قاعدة صفة الفطر : صفة الفطر واحدة ( عند التقاء وحدة عند أبي عبد الله )  
في الزكاة طيلة القاعدة - ما تحب فيه الزكاة : تحب الزكاة في الذهب والفضة ومنتجات  
التمارة .

قاعدة مال الصغير : لا زكاة في مال الصغير ( عند الخليفة )  
الطريق : في مال الصغير الزكاة كما في أرضه الفطر ( عند الشافعي ومالك )

(١) لم ترد هذه القاعدة صراحة في التراث - من يومنا هذا

أخرى : من الوصية أن يحتفظ المدين على مال أبيهم فلا يترك أبوه ، الزكاة ليست  
أسيرة ( قول سليمان )

قاعدة الضمان : يفترق في الزكاة الضمان الضمان ،

قاعدة المانع من الدين : من أسباب وجوب الزكاة خلو المال من الدين

قاعدة ما يعلى من الزكاة : لا زكاة في الخبث التي لمنفعة الميت والوقوف للصحة  
الركوب ، والقتال في السكن والاثواب ليس والائتمار الحاجة ونحوها وإن كثرت وعلمت  
قيمتها .

قاعدة أموال التجارة : ما اختاره للتجارة ففي قيمته الزكاة .

قاعدة الأموال المستفدة من غير عوض : ما استفاد من الأموال من غير شيء ، وبذلك  
ليس للتجارة مثل الحب والبراءة وهو أن القيمة بنية التجارة .

قاعدة : لا يمتنع المخرج والمخرج ولا الحراج والزكاة .

قاعدة مال الوصية : ما تركه في وصية التجارة يصير للتجارة ( في قول أبي  
يوسف وفي قول محمد لا يصير )

قاعدة للزكاة : لا زكاة في المال المذموم كالمنسوب والمسروق

قاعدة المال الحرام : إذا لم يكن الزكاة في المال الحرام إذا الحرام فبذلك لم يكن ضمن  
مطر قيمته للتجارة .

قاعدة الدين للمانع من الزكاة : دين العبد على الدين يمنع وجوب الزكاة ( في قول أبي  
حليم وأصحابه وإبي عبد الله )

أخرى لا يمنع ( في قول الشافعي )

زكاة العشر قاعدة : ما يمنع هذه الزكاة : العشر من ثلاثة أوجه : عشر الأرض وعشر

الأموال التي يمر بها في عشر التسليم وعشر لصاري في ثلث

قاعدة عشر ما أحيى من موات : الأرض للوات إذا أحيى أحد هذه عشر في عليه

العشر إذا لم يكن هناك القوم ولا غنماً ولا مريض القوم ، ولم يكن لها ملك . ثم لا يبيعها  
الأنبياء إلا ما ( في قول أبي حنيفة ، ويبيعها بغير إقاة في قول أبي يوسف ومحمد وأبي حنيفة )  
قاعدة عشر الأرض للدفعة مزارعة : إذا دفعت الأرض المزروعة مزارعة طارئة  
طاعة إلا أن يقول أن عشرها بل ربه الأرض ( عند أبي حنيفة )

أخرى : ( يبيعها ) عشر عليها جميعاً إذا طلع المصيب لكل واحد منها ما يجب فيه  
العشر ( عند أبي يوسف ومحمد وأبي حنيفة )

قاعدة عشر نخلة الحربي : يلحقه من الحربي إذا دخل دار الإسلام مسلحاً أو غير مسلح  
العشر الكامل في كل مرة يخرج فيها النخلة

من مبادئ الدستور الإسلامي

معاملة أهل النبي : قاعدة دعوتهم إلى الإسلام والعرفي : إذا انتزع أهل النبي  
وساربت لهم شوكاً عبر الإمام اليوم نصراً كما نصرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى العدل وإن يتردوا ،  
فإن فعلوا كلف منهم وإن أبوا ما لهم .

قاعدة التباينة بالقتال : الأفضل إذا القيوم أو يملكه منهم حتى يكونوا هم الذين يقاتلون  
بالقتال ، وإن خشي إذا لم يملك أن يقاتل شوكهم فلا يقاتلهم فلا بأس أن يقاتلهم بالقتال .

قاعدة ما يملك بأهل النبي : إذا غلب عليهم الإمام وقهرهم فإنه لا يقاتلهم ولا يسبيهم  
ولا يفتن أموالهم من يملكها عليهم حتى يأمنهم ويعلم قوتهم .

قاعدة ما يملك لغيرهم : ما وجد من سلاح وكراع لأهل النبي فعه إلى بيت المال  
حتى تعلم قوتهم ثم يرد عليهم .

أخرى : ( يبيعها ) يبيع ويقسم ( قول أبي يوسف )

قاعدة تعقيب المدبرين : لا يبيع الإمام ويبيعهم إلا أن يكون لهم ملجأ يلجأون إليه  
نقدى أن لم يفتحهم أن يفتحوا بمعهم فلا بأس حينئذ أن يفتحهم حتى يأخذهم ويغربهم .

قاعدة : إذا رجع المسلم إلى داره وجد في أيدي أهل العدل من أموالهم رده عليهم ،



وكذلك ما يحد في ايديهم من اموال اهل العدل بأطراف منهم وردة الى اصحابه .  
 قاعدة : لا يقضي للامام ان يراجع البتة الى مال يأخذه منهم ، فان فعل فهو مبرود .  
 قاعدة : قلل اهل العدل بمزلة التبعاء يصنع بهم ما يسع والتبعاء مفسدون  
 ولا يصل عليهم

قاعدة حكم الزريق - الزريق قتل ( قول مالك )  
 اخرى : لا يقتل ( قول ابي حنيفة وصاحبيه وابي عبد الله )  
 قاعدة الاكرام من الاسلام : لو ان ذمياً اكره على الاسلام فاسلم ثم ارتد فهو مسل  
 ويحرم على الاسلام غير انه لا يقتل لفسده ولكن يحبس حتى يسمع ( قول محمد )  
 اخرى : ( صيباً ) لا يذكر مسلمته ولا يحبس عليه ( قول القاضي ومحمد بن صالح )  
 لقهاء - قاعدة من يجوز للامام قتله قبل القتال : يجوز للامام ان يقتل من العدو  
 قبل القتال العيون والجسر ايسر والاسير وان شاء يحبسهم ويهدم



قاعدة مشاوره الفقهاء : القاضي يفتي بحسب نفسه اهل الفتنة ان احتاج اليهم .  
 قاعدة الاعتصام : يقتضى القاضي وان لم يأم لهضي دولة ( عند القاضي )  
 اخرى : لا يقتضى الا ببيعة ياردها العاصم ( قول ابي حنيفة بن سعيد )  
 قاعدة آداب استماع الشهادة : لا يلقن القاضي شاهداً شهادته ، ولا يقول اعهد وكذا  
 وكذا ، ولكن يذنه وما يشهد به ( قول محمد )  
 اخرى يجوز ان يلقن الشاهد في غير الحدود ( عن ابي يوسف )  
 اعظم مؤثرهم

قاعدة العسر والعسير : ان العسر محذور في الاموال حتى يؤمن له والاتقوا انما يكون  
 من الالب او ومن الالب انما لم يكن الرب او الحاكم انما لم يكن ومنه  
 ب . وما دام محظوراً فانه لا يجوز بيعه ولا شراءه ولا اجارته ولا رهنه ولا ايرثانه  
 ولا هبته ولا صدقته . ولا مكنته ولا عكفاته ولا وكالته ولا كفالته .

قاعدة : الأصل في المالك العقل والعبرة [ مستنطعة بقياس المصلحة من القصة (أ) ] - من القاعدة السابقة : ومن كثر الشرف يحجر عليه وهو ذيل الصغر أهل للتصرف والتعاقد وقول أبي يوسف خلافاً لحد أن المدين غير مجبور حتى يحجر عليه القاضي [ قاعدة الحجر على السفية : الشرف في ماله يحجر عليه الحاكم في أي وقت كان من عمره قاعدة اختيار الفلاح عند الفروع : إذا بلغ الإسلام مبلغي أن يختبر عقله وورثته بأن عرف منه الرشيد ووقف على الإصلاح وقصر على أن يختص ماله بفتح اليد .

[ هذه القاعدة قيد على قاعدة الأصل في المالك العقل والرشيد ]

قاعدة لم يوس القارم (أ) - إذا قلنا القارم فلا ريب المدين أن يطلقوا من الحاكم حبس المدين لهم [ وفيه الخلاف ]

ب - ويرجع أمواله من كل شيء خلاصاً من أي شيء له أصالته من الفراء وما إلى .



ج - فسخ مال المدين عليهم .

د - أن يحجر على المدين ويحبس أمواله ~~وأن لا يملك~~ منه ويحظر بيعه .

د - مكررة ولكن لا يحجر الحاكم على المدين (في قول أبي حنيفة وأبي حنيفة) .

قاعدة إذا حصر على المدين لم يجوز تصرفه في أمواله وإن التمس بزي أو استثنى شيئاً لم يلحق نحن ما اقتضاه أو ما اقتضاه أمواله وأما يلحق دمه ، فلا يدخل المالك والمكر من بيع أو بابه المدين فيها حبس لهم ، وكذلك أن لم لا يملك قال بعد الحجر لم ذلك طاعة .

قاعدة : إن كانت طاعة المدين أن يأخذ أموال الناس ويتعاضد بها فرائى الحاكم أن ينفذ عقابه على ذلك بحسبه فعل ذلك .

[ هذا معناه أن الشارع الآن أن يضع عقوبة خاصة على التعاضد والتعاضد كالحجر

خاص في فرائض التجار في الأموال المتعلقة بالانفلاس ]

قاعدة ليس للمدين أن يستوفي دينه من كل .

## في العقود عامة

قاعدة في عقود التملك : عقود التملك ما لم ترد على أمثال التملك أو على منافع التملك .

قاعدة : يفتقر في العقود احتياج العاقدين ، ولا يجوز أن يشترط الواحد مناهج الطرفين

ألا أن يفتقر إلى إيه من يسه أو يسه إذا كان بالقيمة لو إنما يشترط الناس في ذلك

قاعدة : جهالة العرض تنفس العقد .

قاعدة عقد البيع : بيع الشيء - إذا لم يكن الأجل معلوماً في بيع المسئلة فالبيع

باطل .

قاعدة بيع من يزيد : في بيع من يزيد يجوز السك أحد الزد على فيه ويزيد على من

صاحبه ويأخذ به .

قاعدة : كل عقد مبد وجب به المهر قيمة للشيء بدلا من الأخير للمهر أو القيمة

المسئلة إلا أن تكون المسئلة أقل من المهر

قاعدة البيع مع خيار الزالة - من اشترى سلعة لم ينظر إليها فهو غلط في حين ينظر

إليها ( حديث )

أخرى : البيع مع خيار الزالة لا يجوز ( عند المالكي )

قاعدة خيار الشرط : خيار الشرط لا يجوز فوق ثلاثة أيام ( أو قول أبي حنيفة

والشافعي )

أخرى يجوز له ما كان ( قول أبي يوسف وأبي حنيفة )

خيار العيب قاعدة تحديد العيب : كل شيء يتلف من الشرط فهو عيب .

قاعدة الرد بالعيب : أ - إذا وجد المشتري عيباً في السلعة كان قبل القبض أو بعده فلا

أن يرده قليلا كان العيب أو كثيراً .

بـ... ما حدث فيها عيب آخر ، ثم من الجانب الأول ، وليس له ان يرد ، وله الحق  
 بـطرح من الجانب الثاني العيب .

قاعدة جبر الاستحقاق : اذا استحق للبيع قبل القبض فله الخيار فيها متى ،  
 وان كان بعد القبض فانه يسترد حصة ما استحق منه من الثمن ، ولا خيار فيها سواء .

قاعدة خيار الطهارة : في بيع انتولية والمرابحة والمعامرة الا وجب له المشتري للبيع  
 بخلل ، فانه غير ملزم ان شاء ، وان شاء لم يملكه .

قاعدة الخط في الوصف والقبض : اذا وجد المشتري للبيع عتقاً فوصف من الغير ،  
 لم ينفذ عليه فالرجوع سائر والمشتري الخيار وان كان الاختلاف في جنس البيع فالبطلان .

( تستند من جهة تطبيقات )

اذا لم قاعدة ما يجوز فيه العلم : يجوز البيع في المكائيل والوزونات والمفروقات  
 والمعدونات الا لم يكن بينها تفاوت كمنه



قاعدة ما يجب فيه القسمة : أ - لا يجب القسمة الا في بيع صحيح في الثمن والاراض  
 والجنات وفي الطهوان والسبي والامثلة .

ب - ولا قسمة الا كان الثمن مهراً او ابرة او جعل خلق او سلعة عن ثمن الصدا ولا  
 في القسمة والرد بخلاف الرقبة ولا في بيع البناء من غير الارض .

قاعدة شروط القسمة : يتلزم في القسمة الطلب والامتناع والرجوع . واذا تراخي  
 طالب القسمة شهراً ( ثلاثة ايام ) ولم يرجع بطلت قسمة ، واذا رجع ولم يمتنع الممنوع  
 اقبل ثلاثة ايام فقط .

قاعدة ما يطل القسمة : يطل القسمة :

١ - اذا كان الشئ حليماً عند البيع مكنت ( وقيل لا يطل )

٢ - او كان قائماً فتمسع بالفساد مكنت ( وقيل لا يطل )

٣ - وان لم يكن يعلم انه ضليعاً مكنت بطلت قسمة ايضاً ( وقيل لا يطل )

٤ - وسقط الطول التقيح عن المشتري والممنون في الطلب

قاعدة ترتيب الدفعة : الدفعة بالمرتبة المقتضية أولاً ثم لأهل الزناق ثم لأهل القرب  
ثم للجار الملاصق من الجرم .

قاعدة وجوب الدفعة : لا تجب الدفعة بالمرتبة المصحح ويستعملها بالتمديد والطلب  
ويملكها لأحد .

### طرد المصلح

قاعدة : المصلح جاز في كل شيء إلا سلاحاً حرم جلالاً أو اهل حرماً ،  
ووجود حق الانتفاع في كل شيء جاز بعده وجو المانع في كل شيء جازت ايجارته .

### أجرة الجارة

قاعدة ما يجوز ايجارته : يجوز الاجارة بما يمكن الانتفاع به مع سلامة فيه لمالكه  
ولا يجوز من استهلاك المبنى  
قاعدة اجارة السفين : أ - كالأجرة التي لا يجوز ايجارها استأجرها الى مدة معلومة أو الى  
مكان معلوم .

ب - ان مضى المدة وهي في البحر طه ان يسكنها حتى تخرج من البحر ويعطيه أجر  
مظناً .

قاعدة اجارة الاسلحة : اجارة الاسلحة جائزة ، وله ان يقاتل بها ، ولا طعن عليه  
اذا حلت له ان يمد شئ ، منها وان تمسك في شيء من ذلك قبل ان يظنه الطمان ولا أجر  
عليه .

قاعدة : الاجارة من المباحي قاعدة

قاعدة صيغ الاجارة : الصيغ الاجارة والمطر ( في قول أبي حنيفة واصحابه )  
الخرى : لا الصيغ ( في قول الشافعي ومحمد بن حبيب )

### طرد الجار

قاعدة : الوكالة جائزة في الدعوى والبيعت سواء كان الموكل مظناً أو ظاهراً ، صحيحاً أو

مريضاً ، ورعى المصمم لو لم يرض ( في قول أبي يوسف ومحمد وأبي حنيفة )  
 أخرى : لا يجوز ذلك ، لأن كل الموكّل مقبلاً صحيحاً لا يرصد المصمم ( في قول أبي  
 حنيفة ) .

قاعدة ما يجوز الوكالة فيه : يجوز الوكالة في كل شيء ، إلا في الحدود والمصارف  
 قاعدة القرار الوكيل : لو أقر الوكيل في المصوعة عن الموكّل شيء ، أو أقر بأن لا شيء  
 للموكّل عن المصمم جاز القرار وكالة ( في قول أبي يوسف )  
 أخرى : إن أقر عبد المالك لم الموكّل ، وإن أقر عبد غيره المالك لم يلزم وخرج من  
 الوكالة ( قول أبي حنيفة ومحمد )

أخرى : لا يجوز القرار الوكيل عند الحاجة لم ولا عبد غيره ، لأبي ، السنة ( قول ابن أبي  
 ليلى ومحمد بن صالح )



بسم الله الرحمن الرحيم

قاعدة ما يجوز رهنه : لا يجوز الرهن إلا بملوكاً وصحراً وعقوداً مقسومة بما  
 يتحمل القسمة أو لا يتحمل ومقسومة ( في قول أبي حنيفة وأبي حنيفة )

أخرى يجوز رهن المساع ( في قول الشافعي ومالك )

قاعدة زيادة الدين المرهونة : أمير الزيادة في المسمى المرهونة كالأصل في الرهن ( في  
 قول أبي حنيفة وأبي حنيفة )

أخرى لا أمير الزيادة في الرهن كالرهن ( قول مالك والشافعي )

قاعدة خلاف الزيادة : أ - إن حلت الزيادة آتية من السماء لم يذهب بها شيء ، من  
 الدين -

ب - وإن لم يذهب الزيادة ، ولكن ذهب الأصل وبقيت الزيادة ذهب من الدين بقدر  
 الأصل وبقي منه بقدر الزيادة وقسم الدين عليها .

قاعدة الاعلانية : من جاز بيمينه جاز رهنه وأمر الله فيجوز ذلك نصي الأذن والدعوات  
 المحجور .

قاعدة ما يرضى : ما جاز ربه طار ربهه وانتهاه .

قاعدة ما للزمن وما ليس له : ليس للزمن في الزمن إلا العطف (قول المتقدم)

أخرى : يجوز للزمن أن يسكن الدار المرحومة (قول ابن عبد الله)

قاعدة عطف الزمن : عطفه الزمن على الماضي (قول ابن حنبل وابن يونس وابن

وإن عبد الله)

أخرى : على الزمن (قول محمد بن صالح)

قاعدة انطوائ الزمن : هو ان الزمن على الزمن غير أمر الزمان والحاكم غير

شريع وهو أمر الحاكم هو الزمن فيكون ذلك على الزمن .

قاعدة ما لا يجوز الزمن فيه : لا يجوز الزمن في القدر وفيما يستحدث من الزمن

(قول ابن حنبل وإمامه وإن عبد الله في قول مالك ما جازان)

قاعدة الزمن في الامانة : كل شيء أمانة فالزمن فيه يمان

قاعدة حلاك الزمن : إذا حلك الزمن فلا يسبق عن الامانة وله فيه بر الزمن (قول

الشافعي)

أخرى : الزمن بما فيه والزمن في العمل امين (قول ابن حنبل)

قاعدة رد الزمن : إذا أخذ للزمن دية فعليه أن يرد الزمن على الزمن ، فان منعه منه

سواء أياه حاكه غائب .

### المواضع

قاعدة رادة الحويل : الحويل والكفالة سواء ويرى الذي عليه المال (قول ابن أبي ليلى

وإن تور)

أخرى : سواء والمطالب أن يأخذ أيها شاء

أخرى : لا يرجع في الحويل على الذي عليه الأصل حتى يقرى ما على الحويل ، وفي

الكفالة كذلك أن يأخذ أيها شاء (أبو حنبل وإمامه وابن عبد الله)

قاعدة لا يرجع صاحب المال على الذي عليه الأصل إلا إذا مات الحويل ولم يترك شيئاً أو

السكر وليس للحيثية أو النفس شرطه يرجع كل الذي عليه الأصل (أي قول أبي يوسف  
ومحمد وأبي حنيفة) ، وأما في قول أبي حنيفة فالحال النفس لا يرجع به على القبول لأن الحي  
لا يكون ملماً )

### الكفارة

قاعدة : إرادة الترميم . الكفارة في شرط إرادة الترميم والعذر التسوؤ فلا يرجع للكفول  
في على الترميم إلا في الوجه المذكور في القاعدة السابقة .  
قاعدة : إذا لم تكن الكفارة في شرط إرادة الترميم فإن للكفول في الخطيئة أن شاء  
الخط الترميم وإن شاء أخذ التكفير حتى يستوفي منها ما له .

### النسب

قاعدة : لا يجوز نسبه : لا يجوز النسب  (قوله أبي حنيفة وسأصبيه )  
أخري يجوز ( في قول مالك )

قاعدة : لا يجوز نسبه للزوات كما ~~لا يجوز نسبه للزوات~~ لأن الزواني لا يقر في الزانية من  
أموالهم أو يؤديه رجل أجنبي من مال نفسه بل أن لا يرجع به على الزانية  
بـ « ولو أخرجوا من الميراث قصر الدين والتسوية ذلك فالنسبة موقوفه » فإن أخرجوا  
به فالنسبة جائزة ، وإن تلفت فالنسبة ملزمة .

قاعدة : خيار الرقبة في النسبة : متى التمسوا حلقاً أو عروناً ولم يروا ذلك ثم رأوه  
بعد النسبة عليهم الخيار فان شاءوا رجعوا بملك وإن شاءوا رجعوا ، وإن رأوه بعضهم في رأي  
فلا خيار له ، ومن لم يرد عليه الخيار .

قاعدة الرد بالنسب : متى وجد المدعى شيئاً أصاب منه ابن يرد النسبة وإن شاء رضى .

### القرار المرضي

قاعدة : القرار المرضي إذا انقضت موته لما كان فيه الميراث فانه حاكم وما كان الميراث  
وسائر الميراث يتكرونها فانه فاسد ( في قول أبي حنيفة وسأصبيه وأبي حنيفة ومالك ) ،  
وما كان ذلك في قول الشافعي ) .





قاعدة ٤ : القنيط : الافضل في القنيط أن يأخذ اذا وجدته كيلا يرافك (قاعدة خلقية)  
قاعدة حكم القنيط : القنيط مسلم حر وما وجد معه فهو له .

قاعدة ٥ : واحد القنيط اولي باخيه من غيره والافاق عليه ، قال ابن ابي اسفل ذلك  
ورجع الى القاضي ، قال قنير القاضي ان يثنى عليه من بيت اكل الى ان يستثنى فعل  
ذلك ، وان لم يضر على ذلك فله ان يثنى عليه ما يحتاج الى ذلك ، على ان يكون  
ذلك دينا على القنيط يطالب به اذا امرك ، على ان يثبت من يثنى عليه حقه على المسلمين  
ان يهيئوه ولا يهيئوه .

قاعدة ٦ : أ - ليس للعقيد اثب يفتري القنيط ولا ان يبيع عليه الا ما يطلع اليه  
الضرورة من طعام او كسوة .

ب - وله ان يقبل له الصلوة فيبقى عليه السلام ولا يجوز له ان يوجهه خلافاً كان لو  
بارية على امره القاضي بذلك به على حركته

قاعدة ٧ : حسب القنيط : أ - القنيط اذا ادعى القنيط تحت لاسه من ولم ادعاه غير  
مسلم لم يحصل الا ان يكون القنيط وحده في قرية فلم يصدق حيثه ويكون ابه .

ب - ولا ادعاه امرأته لم يحصل الا بيته ، على هيئت امرأته عدالة لها ولداه نفس  
لها به .

### العقائد

قاعدة خلقية الزوجية : ثلثة الزوجية على الزوج سواء كانت خفية أم ظاهرة .  
قاعدة خلقية الاولاد : اذا كان الاولاد اثنى عشر منهم في اموالهم وان كانوا اقل من  
آلهم ما داموا مستقراً فاما اكبروا من ثلثة الثلثة الا ان يكونوا اثنى لا يتعدون على العمل  
قاعدة خلقية البهائم : ثلثة البهائم على الاب ما لم يزوجوا .

قاعدة خلقية الدين : ثلثة الدين والدية على الولد خاصة لا يشارك فيها احد من القرية

قاعدة غلبة الرحم المحرم : غلبة الرحم المحرم واحدة على الرجلين ماله ( في قول الفقهاء وابي عبد الله ) .

اخرى : لا غلبة لأحد من الأقارب الا لوالده على الولد والا غلبة لوالد على الولد طيب ( عبد الشافي ) .

قاعدة : غلبة الرحم غير المحرم : غلبة الرحم غير المحرم واحدة كغلبة الرحم المحرم .  
اخرى : غير واحدة .

قاعدة : غلبة العاجل : غلبة الرجل اذا هجر عن الرحم المحرم ثم عن الرحم غير المحرم ثم عن بنت ماله المسلمين ثم عن المسلمين ( انتهى الروايتين عن ابي عبد الله ) .

قاعدة : غلبة الاجنبي : غلبة الاجنبي اذا هجر عن بنت ماله ثم عن الغنيمه الناس ( في قول ابي عبد الله ) .

اخرى : ليست بواجبة .



مجلس الشورى الاسلامى

قاعدة طرح البحر : لو ان سفينة حط طرفها فاقوا منها متاعاً في البحر فن طرح منها شيئاً لغيره ضمن ، وكذلك لو طرح احد ما يلقى قتل الجريح وما بقي لقتل الخصم فالطرح باطل ( قول ابي حنيفة وصاحبيه ) .

اخرى : ( انتهى ) الطرح جائز وبناجعون ، ولو طرح بعض ما ليسه للجميع من له متاع في المركب شركاء في ذلك وبناجعون ( قول مالك والقيت بن سعد ) .

## خاتمة البحث

لما لوردنا من نتائج القواعد الشرعية يتضح لنا مدى تطور قواعد الفقه الاسلامي وشروطها على مر العصور واختلاف الظروف والبيئات ، ومدى العمل الفعلي وسماهم الفقيه في اختلاف القواعد الشرعية الجديدة بحيث ان جوانب مختلفة من الفقه الاسلامي تغيرت بعض معالمها على مر العصور :

ففي القواعد التي صاغها مصنف  مدى تغير تطبيقات الحرب في الفترة الواقعة ما بين العيون العسكرية التي عنها  ( ر ) ووسائل الحرية للخدمة واللين والرحمة والامن بالانسان السالم  التي تكبر على روح الحرب للخدمة العامة التي لا ترى في الحرب سوى وسيلة اضطرارية لتيسير التسهيل العام للمصلحة الاسلامية ، فهو لا يريد عدل الانتصار ولا اعلان الحرب والقتل .

وفي فترة الفتن والاضطراب التي اسطر المظيفة على الى خوضها في سبيل فتح دار الحرمين نجد ان روح الاسلامية تسن في حرب المظيفة ضد الظالمين عليه قواعد انسانية رفيعة وقيمة يروجها لنا الطبري في ترجمته كما وروى لنا كتاب السيرة فقهاني متى التي تكبر الحرية .

هذه ابرز الحرية للظلمة من الاعتدال والانسانية لم تبدل معالمها كثيراً في كتب الفقه الاسلامي ولكن الضرورات ومبدأ العامة بالمثل مع تحجب للباطل بالصدوق والطهارة والتمسك بقدر الامكان امتدت على الفقه الاسلامي قواعد جديدة لها في ككتاب التلطف حيث اوسع لاسماء السابق في عبارة غير السابق اساليب حرية اعداء ضرورات الحروب

كقطع اليد عن العدو بلغ فقد ظهر السقوط - وعاشت الدول التركية الناشئة في ظل  
الاسلام ونمت لوائه حروباً عديدة في سهل ظهر الدعوة الاسلامية ضد اعداء لا يملكون  
كلمة التوحيد ولا يدعون الجهاد اليها بلوساى السلطة فكان على الله ان يطور قواعد  
لكه الحروب -

وفي حرب اهل البقي - وهي حرب داخلية - كانت هناك بين السلطة الشرعية وبين  
المدعين عليها من اتباع الفرق والدعوات المختلفة - تحسده الله الحظي يستوحى من  
الاسام على (د) في حربه مع الطوارخ والهرم ويخرج من الحاشية من تلك الحق الزبينة  
بقدر الامتناع مع ملازمة الضرورات وحراوة لك الحق ومقدار ما يهد به كيان الدولة  
التأسيسية من المظاهر بحيث اضطر هذا الحق الى اعادة البناء بقتال البقاء احياء وان كان  
اخذار جبهة الموقف ولطوره -



وهكذا تجد الحق الاسلامي مع تحفظه من حدود حق السيادة الرشدي والأكبر  
التيوية يضطر الى مراعاة جانب الضرورات ويصبح لما عليه حارسه التورب وواقع  
الحروب والاحوال -

مبدأ الضرورة هذا تجد آثاره بارزة في جوانب اخرى من الحق الاسلامي بحيث  
يمكن القول ان مبدأ مراعاة المصالح والضرورات كان عاملاً هاماً في تطور قواعد الحق  
الاسلامي وقول الحق كما هو الحال بالنسبة لامتلاك اليد وكيفية الارتقاء بها -

ونلاحظ بعض التواعد التي مرصها في هذه المراحل التالية الى التساؤل عن الحق في  
الاعتلاف القتيال في سدد يسن النظم من القليل الى الكثير ؟

ولنصرف لئلا نقابل طرح البحر حيث نجد أن القاعدة التي صاغها الله العلي  
بمنه عن روح العرب البحري القديم في هذا الصدد خلافاً للقاعدة التي صاغها  
الله المالكي فان قاعدة الله المالكي متأخرة بهذا العرف القديم وجد للسقوط  
المنى به تاريخاً سطرا بالبحر الامير والاطلوا سراحه وجوزوا وحرت فيه اساطيلهم

التجارية ، بل هو هذا العرف نفسه ، مصوغ في قالب إسلامي .  
وتعليل اختلافات بعض الفقهاء السنيين في صدد هذا النظام يسر على قاعدة الفقه  
الصقلي ، صاغته من حدود القواعد العامة في الضمان ، في الزام مثلث من غيره ، غلبت  
ما اختلف ، وفي ابطال كل شرط يشقئ الزم ، وهذه طريقة الى غيرهم .

لما قاعدة الفقه المالكي ، صاغته من الاقرار بعرف بحري للفرع وجمعه المملوك  
مشترفاً في حوض البحر الابيض المتوسط والبحار المجاورة له كالبحر الاحمر والقرن ، كما فيه  
من عدالة في توزيع اعداء عناصر البحر ، واتجاره البحرية من كل ركاب السفينة نظراً  
لاستغنائهم جميعاً من طرح البضاعة الزائدة اقلعاً للسفينة وركابها وعوائلها بحيث يمكن  
القول ان قاعدة طرح البحر تجمع مبدأ الفرع والعنق والقواعد السككية دون حجب .

ولعل احدكم يتساءل عن تلك القواعد التي تستنبطها من فصول بحث العادات مع  
طابع هذه القواعد الحقة ، والواقع ان الاستنباط من القواعد العقلية التي تود متناوياً في  
تباينها يباين الفقه الاسلامي لا يمكن ان يكون من تلك القواعد العقلية ، بل يمكن ان يكون  
من هذا المصدر فكلام الاخلاق هي الطبقة الاولى التي يقوم عليها بيان المصراع الاسلامي  
وبدونها لا يمكن فهم روح المصراع الاسلامي ، ولعل جانباً كبيراً من القواعد العقلية  
التي يحيل لباحث على الفقه الاسلامي منها يميل شعورها ان التباينة العقلية لبد هذا  
الفرع وليس كما شعور الا في الظاهر ، وعلى الاخص وان معظم قواعد الفقه الاسلامي  
والا قانون فاعل تطوّر في جوهرها من جانب عقلي وفي هذا يقول احد فقهاء الحرمين  
ان وراء كل قاعدة قانونية تكن قاعدة عقلية .

\*\*\*

والعادل فان في هذه الامثلة العقلية من قواعد الفقه الاسلامي التي صاغتها براعة  
السفدي وغيره من الفقهاء ، ما يهدى لتأمل السوي في جواب عديدة من هذا الفقه ، ولعلها  
تجد الروح الواقعية تهاور الروح الاستدلالية العقلية فتتفقون معها على تطوير هذا  
الفقه وعلى مراعاة المصالح والضرورات وتقدريها وعلاجية كل ما يحد من التوازل في بطلانه

من القول بحيث يرأس هذا القلق تطوره وشوكة واتسعه نظره وفواصده حين نفس الحاجة الى التجدد فربما الخروج من حدود آيات الاحتكام والحدود الاحتكام في الحركة المتأخرون من هذه الصناعة الفكرية الاسلامية او من جرائها الحياة الثرة اليقظة الحواسية ما الحركة المتشبهة من نواحي عهديننا وقلوبنا ولم يستسلموا لرؤس التقليد وحلاوة العاس .

وأما ملاحظة آخرين فليس فيها الخفاء من قرايد التثقل فقد تلمست بعض حسنة القرايد امرأاة قديمة كقائمة طريح البحر وقاعدة تريس البيت في قمار لقا مات في البحر ، وفي هذا من الدلالة ما فيه على ان مرونة افقته الاسلامي بدت له هضم مختلف الاعراق والفرائح التي وجد الناس يتعاملون بها ويحسب المشر الاسلام في ربوعهم فأناهم بقوى شر النعم والارواح القديمة ، وكل ذلك  وكل ذلك  في اسنى عليها من حسن سياجته ومطالعه ومقاصده ما جعلها حرة أصيلة وقوية وقطع سلتها بواجبها بما أصبح عليها من حيوية وعدالة ونوح الحق والصفحة وما منحها من روح التجدد عبر الانصار والامصار بحيث يمكن القول ان الحركة في اسالة كل شريح قد غرته على الحضم والتخيل والافراح الجعبد من المناسر القديمة ولا يقدم في ذلك ما يستعده من فبره من الفرائح السبابة عليه او الجاورة له وسكنيف الآكالي الجعبد مهيئاً شاملاً للاصول قبل الفروع وللأسس والقيادي العامة قبل الجزئيات والفرعيات ؟

مدرج البرق الذهبي